

## رياض سيف أمام قاضي التحقيق

النداء: www.damdec.org

أكد المحامي خليل معتوق المدافع عن المعارض السوري رياض سيف والذي حضر معه خلال التحقيق في تصريح لـ (أكي) أن سيف دافع عن إعلان دمشق ونفى أن يكون الإعلان جمعية سرية، وإنما ائتلاف وطني ديمقراطي، وأن أعماله واجتماعاته كانت تتم بالعلن، وتسائل إن كان بالإمكان في سورية أن يجتمع ١٦٧ شخصاً بشكل سري، وأن المعارضة السورية في الداخل "دفتت السرية نهائياً" على حد تعبير سيف. وأفاد أن المجلس الوطني نتاج عمل ومشاورات لأكثر من ٢ سنة ويضم القوى الوطنية والقومية والإسلامية المعتدلة والليبرالية من أجل الخروج من المأزق والتحول السلمي الهادئ للديمقراطية.

ونقل معتوق عن سيف قوله خلال التحقيق أن الإعلان ليس بديلاً عن النظام الحاكم، وأنه يرفض التدخل الخارجي، ويريد التحول بسورية إلى الديمقراطية بشكل هادئ وأمن وسلس، وبعد ذلك تنتخب جمعية تأسيسية من كافة فئات الشعب وكافة القوى السياسية بما فيها حزب البعث لصياغة دستور يتلاءم مع المرحلة القادمة.

وشدد سيف أن الإعلان لا يطالب بتغيير دستور البلاد، وإنما عندما يحصل التحول والتغيير نحو الديمقراطية ستكون هناك حاجة لدستور جديد.

كما أكد رفض الإعلان للنعرات الطائفية وقال أن من يراقب انتخاب مجلس إعلان دمشق يرى أنه يضم فداء حوراني المسلمة السنوية الحموية العلمانية القومية، والكردي الوطني عبد الحميد درويش، والمسلم العلوي اليساري الماركسي عبد العزيز الخير، والماركسي الليبرالي أكرم البني، والإسلامي الديمقراطي أحمد طعمة. فكيف يكون الإعلان طائفيًا على حد تعبير سيف.

وحول موقف إعلان دمشق من القضية الكردية نقل معتوق عن سيف قوله "نحن مع حقوق الشعب الكردي"

سعادة الرئيس بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

رسالة لإدانة الاعتقال المستمر لثمانية نشطاء سوريين

سيادة الرئيس:

ترغب الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وإتحاد المنظمات غير الحكومية والتي تتألف من ١٥٥ منظمة عضو، في أن تتقل إليكم بالغ قلقها حول الاعتقال التعسفي المستمر لثمانية نشطاء سلميين ممن شاركوا في اجتماع نظمته إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

ووفقاً للمعلومات التي تلقيناها، شرعت مخبرات أمن الدولة في التاسع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بحملة اعتقالات كرد فعل على الاجتماع الذي نظّمته قوى إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي والذي عقد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وللتذكير فقط، ففي ١٦ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥، أطلق نشطاء سياسيون من مطالبي الإصلاح علانية ائتلافاً عريضاً هو "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، الذي دعا إلى إقامة نظام ديمقراطي يحترم حقوق المواطنين، ويضمن حرية الرأي والتعبير والاجتماع، وينهي التمييز على خلفيات دينية أو على خلفية المعتقدات السياسية.

الاجتماع هدف إلى مناقشة ومتابعة الإعلان الصادر عام ٢٠٠٥، وضم ١٦٣ عضواً وعقد خارج دمشق، نتج عنه إنشاء المجلس الوطني لإعلان دمشق، كحركة جامعة للمعارضة السياسية والتي تضم نشطاء سياسيين، بمن فيهم الإخوان المسلمون، وأيضاً المدافعون عن حقوق الإنسان.

في التاسع من كانون الأول/ديسمبر بدأت موجة الاعتقال باعتقال أكثر من أربعين ناشطاً من محافظات مختلفة في سوريا.

فايز سارة، الصحافي والناشط في مجال حقوق الإنسان، والعضو المؤسس في لجان إحياء المجتمع المدني في سوريا اعتقل في ٣ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٨ في دمشق من قبل مخبرات أمن الدولة.

والى اليوم، بقي الثمانية في الاعتقال، فايز سارة، الناشط السياسي د. أحمد طعمة، المدافع عن حقوق الإنسان جبر الشوفي، المدافع المعروف عن حقوق الإنسان أكرم البني، الناشطة سياسية د. فداء الحوراني، الناشط في مجال حقوق الإنسان علي العبد الله، الناشط السياسي د. وليد البني، الباحث د. ياسر العيني، وقد استهدف كلا منهم على انفراد بسبب نشاطهم في حركة إعلان دمشق وهم لا يزالون قيد الاعتقال، لم يحالوا إلى أي محكمة حتى الآن ولم توجه إليهم أي اتهامات بارتكاب أي جريمة. وحقيقة وعلى ضوء المعطيات التي تلقيناها، عدة نشطاء تعرضوا للتعذيب خلال الاعتقال والاستجواب.

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تعتبر أنهم معتقلون لأنهم اظهروا معارضتهم للنظام السوري وبسبب دعواتهم للإصلاح.

وتلح على السلطات السورية لإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين تعسفياً فوراً وتدعوها إلى فتح حوار مع المجتمع المدني السوري.

الفيدرالية الدولية تلح في طلبها إلى السلطات السورية على:

\* ضمان السلامة الجسدية والنفسية الكاملة للمعتقلين الثمانية.

\* بما أن حقهم في الحصول على محاكمة عادلة ونزيهة مضمون كان يجب أن يمثلوا أمام المحكمة في وقت سابق.

\* الإطلاق الفوري وغير المشروط لكل من : فايز سارة، د. أحمد طعمة، جبر الشوفي، أكرم البني، د. فداء الحوراني، علي العبد الله، د. وليد البني، د. ياسر العيني، بالإضافة إلى كل معتقلي الرأي في سوريا الذي سجنوا بعد محاكمات عادلة، وعلى رأسهم: د. عارف دلييلة، أنور البني، رياض درار، ميشيل كيلو، محمود عيسى، كمال اللبواني، فائق المير، نزار رستناوي، وإسقاط كافة التهم الموجهة إليهم.

على أمل أنكم ستأخذون هذه المطالبة في اعتباركم. مع فائق الاحترام.

سهير بلحسن

رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.